بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير المالي للبنك

السنة المالية 2016

بنك المغرب

في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقَرَّبة المكونة لها.
استُقيت المعطيات الماكرو اقتصادية من مختلف الإصدارات الاقتصادية والنقدية والمالية.

1-3 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2016[1]

جدول 3-1-1: أرقام رئيسية

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
مجموع الحصيلة	284 346 407	259 700 786	%9
استخدام الأموال الذاتية	%59	%57	%4
مجموع العائدات	5 340 854	4 141 195	%29
مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)	4 283 261	3 590 715	%19
النتيجة الصافية	1 057 593	550 481	%92
متوسط جاري تدخلات بنك المغرب	15 607 727	35 164 514	%-56
معامل الاستغلال	%60	%63	%-5

أبرز أحداث السنة

- 22 مارس 2016: قرار مجلس بنك المغرب خفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 2,25%.
- 21 يونيو 2016: قرار مجلس بنك المغرب رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 5% وبدء تطبيق فائدة على هذا الاحتياطي لصالح البنوك التي تبذل المزيد من الجهود على صعيد منح القروض.
- استمرار تزايد الاحتياطيات الدولية الصافية لتصل إلى 251,9 مليار درهم.
- تقلص الخصاص في السيولة لدى البنوك من متوسط أسبوعي قدره 16,5 مليار درهم في 2015 إلى 14,7 مليار درهم ما في 2016.
- تمديد البنك المركزي الأوروبي لدورة التيسير النقدي، من خلال قراره في مارس 2016 تخفيض سعر فائدته الرئيسي وسعر الفائدة المطبق على تسهيلات الودائع إلى 0% و0,4%- على التوالي، وتعزيز برنامجه الخاص بشراء الأصول.
- استمرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في إعادة السياسة النقدية إلى مسارها العادي تدريجيا من خلال رفع النطاق المستهدف لأسعار فائدته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس.
- تباين تطور أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو:
  - ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ابتداء من النصف الثاني من السنة بعد تسجيل انخفاض في النصف الأول منها؛
  - انخفاض جميع أسعار الفائدة ومستويات سلبية لنسب مردودية السندات التي تصل مدة استحقاقها إلى 8 سنوات في البلدان التي تتمتع بائتمان ذي نوعية جيدة.

1-1-3 الحصيلة

جدول 3-1-2: الحصيلة حسب العمليات

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
منها			
التداول النقدي	**215 746 812**	**205 884 204**	**%5**
عمليات مع الخارج (منها)	**-229 359 725**	**-203 000 047**	**%13**
موجودات وتوظيفات بالذهب	8 314 084	7 473 485	%11
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	238 033 323	210 208 009	%13
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 549 635	7 663 483	%-1
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9 208 822	9 158 425	%1
عمليات مع الدولة (منها)	**3 161 581**	**3 809 894**	**%-17**
الحساب الجاري للخزينة العامة	2 782 845	3 276 541	%-15
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	**6 250 570**	**-9 685 821**	**>%100**
ديون على مؤسسات الائتمان المغربية	19 158 436	23 261 213	%-18
ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية	25 409 006	13 575 392	%87

خصوم–أصول

[1] ترد بالإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية تفاصيل أوفى عن تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف. ولأغراض التحليل، تم في هذا الجزء من التقرير تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

مع متم السنة المالية 2016، سجل **مجموع الحصيلة** رصيدا قدره 407 346 284 **ألف درهم**، أي بزيادة بنسبة 9% مقارنة بسنة 2015. ويعزى هذا التطور، على مستوى الأصول، أساسا إلى تنامي الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، وما اقترن به من تراجع في القروض الممنوحة للبنوك في إطار تطبيق السياسة النقدية. وعلى مستوى الخصوم، يرجع هذا التطور إلى زيادة في الحجم المتداول من الأوراق البنكية والقطع النقدية وفي الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك المغربية.

وفي ظل سياق ماكرو اقتصادي اتسم بتباطؤ حاد لنمو الاقتصاد الوطني، وصل **حجم النقد** المتداول إلى 812 746 215 **ألف** درهم، أي ما يمثل زيادة بنسبة 5% مقابل 8% في سنة 2015. وتراجعت حصته في الحصيلة من 79% إلى 76% من سنة لأخرى.

رسم بياني 3-1-1 تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)

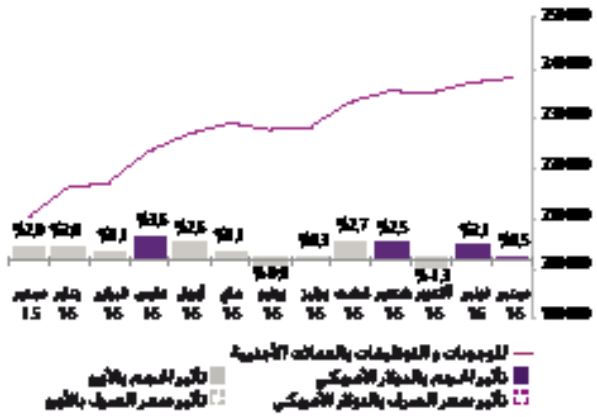

وبلغت **العمليات مع الخارج** 725 359 229 **ألف درهم**، مسجلة للسنة الرابعة على التوالي نموا وصلت نسبته في 2016 إلى 13%، ارتباطا باستمرار تحسن الاحتياطيات الدولية الصافية. وسجلت هذه الأخيرة نموا بنسبة 12,1%، بعد متوسط سنوي بلغ 23% في 2014 و 2015. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تفاقم العجز التجاري نتيجة نمو الواردات بوتيرة أكبر من وتيرة نمو الصادرات، وإن كانت حدة تأثيره قد تقلصت بفضل ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (4,0+%) وعائدات الأسفار (5,0+%) من جهة. وتدفقات العملات الأجنبية لاسيما برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (33 مليار درهم) والقروض التجارية التي بلغ رصيدها مستوى قياسيا وصل إلى 19,8 مليار وهبات بلدان مجلس التعاون الخليجي (7,2 مليار درهم) من جهة أخرى.

وبذلك وصلت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية، التي تشكل المكون الرئيسي للعمليات مع الخارج، إلى 323 033 238 **ألف درهم** (13+%). أما الموجودات والتوظيفات من الذهب فقد نمت بنسبة 11% لتصل إلى 084 314 8 **ألف درهم**، متأثرة بارتفاع سعر الذهب بنسبة 9% حيث بلغت أوقية الذهب 159,1 1 دولارا أمريكيا في متم دجنبر 2016.

وبلغ رصيد **العمليات مع الدولة** 581 161 3 **ألف درهم**، متراجعا بنسبة 17% مقارنة بسنة 2015، نتيجة بالأساس لانخفاض موجودات الحساب الجاري للخزينة (15-%).

ونتيجة تقلص عجز السيولة البنكية، وما اقترن به من رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 4% ابتداء من 23 يونيو 2016، أي ما يعادل سحب مقدار 9,3 مليار درهم من السيولة، تأثرت **الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان**. وبلغ رصيد هذه الأخيرة **6 250 570 ألف درهم** في متم 2016 مقابل **9- 685 821** ألف درهم في العام الذي سبقه، وكانت هذه المرة الأولى منذ سنوات عديدة تتجاوز فيها الالتزامات تجاه البنوك المغربية ما عليها من ديون، وذلك في ارتباط بما يلي:

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك

- انخفاض إلى 19 102 446 ألف درهم (17-%) في حجم السيولة الممنوحة للبنوك، إثر تحسن السيولة لدى البنوك؛
- النمو القوي (87+%) لودائع البنوك لدى بنك المغرب التي وصلت إلى 25 409 006 ألف درهم، إثر ارتفاع المبلغ الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي.

3-1-2 النتيجة

جدول 3-1-3 : النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	1 704 791	1 044 607	%63
نتيجة عمليات السياسة النقدية	355 265	880 414	%-60
نتيجة العمليات الأخرى	714 934	691 814	%3
نتيجة الأنشطة	**2 774 989**	**2 616 835**	**%6**
التكاليف العامة للاستغلال	-1 667 779	-1 658 233	%1
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 107 211**	**958 601**	**%16**
نتيجة غير جارية	634 132	-13 786	%>100
ضريبة على النتيجة	-683 750	-394 335	%73
نتيجة صافية	**1 057 593**	**550 481**	**%92**

في سياق اتسم بارتفاع الموجودات من العملات الأجنبية وتحسن شروط التوظيفات بالدولار، وتراجع حدة الضغوط على سيولة البنوك، وصلت **النتيجة الصافية للبنك إلى 593 057 1 ألف درهم** مقابل 481 550 ألف درهم في 2015، أي بزيادة بنسبة 92%.

وتشمل هذه النتيجة، على مستوى عائدات السنوات السابقة، تسوية هامش الوساطة في عمليات صرف الأوراق البنكية الأجنبية بمبلغ 874 618 ألف درهم، برسم الفترة الممتدة من يونيو 2012 إلى دجنبر 2014.

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف

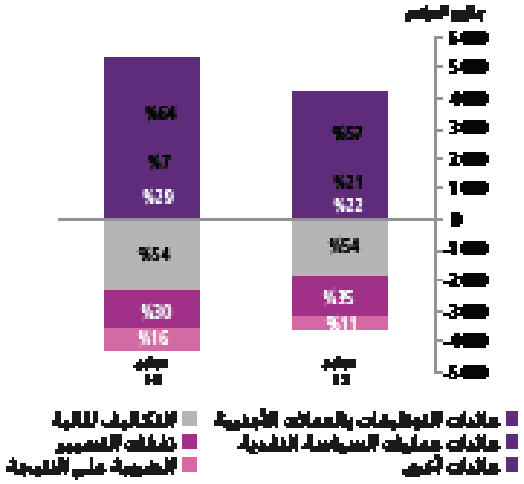

وعند إعادة معالجة النتيجة الصافية دون احتساب هذه التسوية، تكون النتيجة الصافية لسنة 2016 قد سجلت زيادة بنسبة 21% بفعل ارتفاع نتيجة عمليات التوظيفات بالعملات الأجنبية وانخفاض نتيجة عمليات السياسة النقدية.

وفي 2016، واصلت نتيجة **عمليات تدبير احتياطيات الصرف** منحاها التصاعدي مسجلة نموا صافيا بنسبة 63% حيث وصلت إلى **791 704 1 ألف درهم.** واستفاد هذا الأداء من تأثير المخزون الموائم المرتبط بالاستثمارات المنجزة منذ 2015، من جهة، ومن استمرار تعزز احتياطيات الصرف وتحسن معدلات توظيفات الأصول المحررة بالدولار، من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف، وصلت عائدات التوظيفات بالعملات الأجنبية إلى 815 400 3 ألف درهم في متم 2016، مسجلة زيادة سنوية بمقدار 091 031 1 ألف درهم، منه 307 929 ألف درهم برسم الفوائد على سندات الاقتراض. وبالإضافة إلى تعزيز البنك للتوظيفات في شريحة «الاستثمار»، مستفيدا من تعزز احتياطيات الصرف، فإن هذا التطور يعزى إلى تحسن متوسط أداء فوائد محفظة السندات بفعل مواءمة شروط سعر الفائدة على الدولار.

وبذلك اكتسب متوسط نسب ربحية التوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية 19 نقطة أساس، حيث انتقل من 0,52% في 2015 إلى 0,71% في 2016.

وبلغ مجموع تكاليف تدبير احتياطيات الصرف 024 696 1 ألف درهم. ويعزى نموها بمقدار 907 370 ألف درهم بالأساس إلى زيادة بمقدار 025 399 ألف درهم في التوزيع الزمني للمكافآت عن سندات الاستثمار، ارتباطا باقتناء سندات في 2016 بعائدات اسمية تفوق مردوديتها في السوق، بالإضافة إلى السندات المقتناة خلال 2015 التي شملت تكلفة توزيعها الزمني سنة كاملة.

و قد تأثرت سنة 2016 بالقرارين اللذين اتخذا على مستوى تطبيق السياسة النقدية، وهما: (1) خفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس، في 23 مارس 2016؛ و(2) رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4% مع الشروع في منح فائدة على هذا الاحتياطي اعتباراً من 23 يونيو 2016، بالإضافة إلى تحسن وضعية السيولة البنكية. ونتيجة لذلك، سجلت نتيجة **عمليات السياسة** النقدية انخفاضا جديدا بنسبة 60% بعد انخفاضها بنسبة 46% في 2015 و19% في 2014، متراجعة إلى **265 355 ألف درهم**.

وانخفضت بذلك الفوائد المترتبة على إعادة تمويل البنوك بمقدار يزيد عن النصف (59-%) لتصل إلى 462 361 ألف درهم، في ظل تراجع عمليات ضخ السيولة التي انتقل متوسط مبلغها الجاري من 514 164 35 ألف درهم إلى 727 607 15 ألف درهم (56-%). وإثر التقلص الملموس الذي شهده عجز السيولة خلال النصف الأول من السنة، عمل البنك تدريجيا على خفض حجم تسبيقاته لمدة 7 أيام، علما أنه تم تعليق هذه التسبيقات في الفترة الممتدة ما بين نهاية مارس ونهاية يونيو، قبل استئنافها نتيجة رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

وبالموازاة مع ذلك، ترتبت عن إرساء فائدة على الاحتياطي الإلزامي تكلفة بمقدار 197 6 ألف درهم.

وتشمل نتيجة **باقي العمليات** بالخصوص العمولات التي يحصلها البنك برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة. وقد وصلت هذه النتيجة إلى **934 714 ألف درهم**، أي بزيادة 3% مقارنة بسنة 2015. وبلغت عمولات الصرف 738 582 ألف درهم، أي بزيادة بمقدار 083 59 ألف درهم مقارنة بسنة 2015، وذلك ارتباطا بنمو حجم المعاملات. وتزايدت مبيعات الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للخارج بنسبة 9% و12%، على التوالي، ووصل مجموع مداخيلها إلى 939 235 ألف درهم.

وبخصوص التكاليف العامة للاستغلال، التي تتكون من التكاليف الخاصة بالموظفين ومشتريات المواد والأدوات والمصاريف العامة والمخصصات الصافية للاستخمادات والمؤونات، فقد بلغت 779 667 1 ألف درهم، أي بزيادة طفيفة بنسبة 1% مقارنة مع 2015.

رسم بياني 3-1-4: معامل الاستغلال

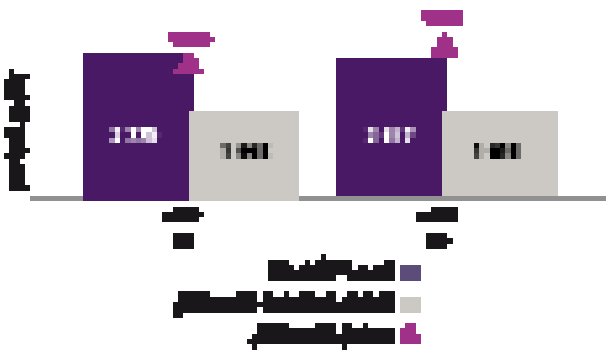

رسم بياني 3-1-5: بنية إنجازات الميزانية حسب مجموعة النفقات

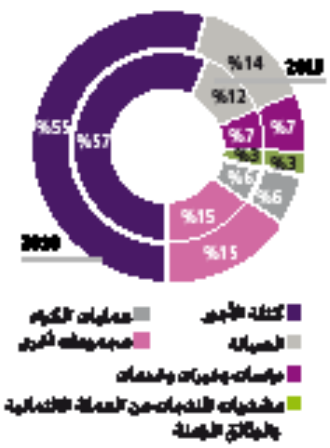

2-3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1-2-3 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1 : الأصول في 31 دجنبر 2016

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2016	2015
موجودات وتوظيفات بالذهب	**1**	**8 314 084**	**7 473 485**
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	**2**	**238 033 323**	**210 208 009**
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية		12 103 752	13 386 160
سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		219 909 914	193 157 881
موجودات أخرى بالعملات الأجنبية		6 019 656	3 663 968
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	**3**	**10 104 122**	**9 168 578**
اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		2 195 742	1 168 843
موجودات من حقوق السحب الخاصة		7 549 635	7 663 483
اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		358 744	336 252
مساعدات مالية للدولة		**-**	**-**
تسبيقات تعاقدية		-	-
تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق		-	-
مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	**4**	**19 158 436**	**23 261 213**
قيم مستحفظة		-	-
تسبيقات للبنوك		19 102 446	23 016 982
ديون أخرى		55 990	244 231
سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة		-	-
أصول أخرى	**5**	**5 470 646**	**6 453 419**
قيم ثابتة	**6**	**3 265 796**	**3 136 081**
مجموع الأصول		**284 346 407**	**259 700 786**

3-2-2 الحصيلة (الخصوم)

جدول 3-2-2 : الخصوم في 31 دجنبر 2016

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2016	2015
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	7	**215 746 812**	**205 884 204**
- أوراق بنكية متداولة		212 678 862	202 940 760
- قطع نقدية متداولة		3 067 949	2 943 444
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	**10 049 885**	**6 767 584**
- التزامات بالذهب		-	-
- التزامات بالعملات الأجنبية		10 049 885	6 767 584
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	**213 277**	**217 586**
- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		206 858	208 220
- التزامات أخرى		6 419	9 366
ودائع والتزامات بالدرهم	10	**33 779 848**	**23 165 311**
الحساب الجاري للخزينة العامة		2 782 845	3 276 541
ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية		25 409 006	13 575 392
-حسابات جارية		25 409 006	13 575 392
-حسابات سحب السيولة		-	-
-حسابات تسهيلات الودائع		-	-
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		2 097 777	2 571 885
- حسابات أخرى		3 490 221	3 741 493
خصوم أخرى	11	**10 348 126**	**9 876 385**
مخصصات حقوق السحب الخاصة	3	**7 619 820**	**7 706 430**
رساميل ذاتية ومثيلاتها	12	**5 531 046**	**5 532 805**
- رأس المال		500 000	500 000
- احتياطيات		5 001 340	5 001 340
- مرحل من جديد		25 547	25 066
- رساميل ذاتية أخرى		4 158	6 398
نتيجة صافية للسنة المالية		**1 057 593**	**550 481**
مجموع الخصوم		**284 346 407**	**259 700 786**

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2016

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2016	2015
عمليات الصرف بالناجز			
العملات المتوقع تسليمها بالناجز		-	-
الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز		-	-
عمليات الصرف لأجل			
العملات المتوقع تحصيلها لأجل		-	-
العملات المتوقع تسليمها لأجل		-	-
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	**13**	**1 064 500**	**5 820 953**
عمليات الصرف عمليات المفاضلة	**13**		
العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها		1 677 200	80 714
العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		1 668 994	80 669
تعديل العملات خارج الحصيلة		**-**	**-**
التزامات على المنتجات المالية المشتقة		**-**	**-**
التزامات على السندات	**14**		
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		18 647 940	17 604 798
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		12 159 100	15 425 600
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		1 584 898	6 633 500
تسبيقات من المتوقع منحها		-	-
سندات أجنبية متوقع تحصيلها		716 804	12 868 068
سندات أجنبية متوقع تسليمها		202 467	8 460 222
التزامات أخرى	**15**		
ضمانات محصلة على الصفقات		66 173	53 158
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		934 239	736 090
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		36 569	39 673
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4-2-3 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2016

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2016	2015
العائدات		**5 340 854**	**4 141 195**
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	**16**	2 935 852	1 981 270
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	**17**	361 654	880 708
فوائد محصلة أخرى	**18**	10 813	9 977
عمولات محصلة	**19**	1 272 479	613 598
عائدات مالية أخرى	**20**	153 418	115 263
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	**21**	228 188	205 819
عائدات مختلفة	**22**	26 195	37 326
عمليات سحوبات على الاستخمادات		-	-
مؤونات مسترجعة	**23**	335 105	293 809
عائدات غير جارية	**24**	17 150	3 426
التكاليف		**4 283 261**	**3 590 715**
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	**25**	19 428	5 316
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	**26**	207 998	166 054
عمولات ممنوحة	**27**	18 800	17 104
تكاليف مالية أخرى	**28**	1 340 239	958 008
تكاليف خاصة بالموظفين	**29**	727 835	726 640
شراء المواد والأدوات	**30**	233 182	208 112
تكاليف خارجية أخرى	**31**	307 197	307 245
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	**32**	738 480	795 989
تكاليف غير جارية	**33**	6 352	11 911
ضريبة على النتيجة	**34**	683 750	394 335
نتيجة صافية		**1 057 593**	**550 481**

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها من الأصول الثابتة. ويطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع عملياته الخاصة.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بالناجز ولأجل، سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييد هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف، حسب الغرض من حيازتها، ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها بسعر شرائها، مع احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة غير المؤداة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

في متم سنة 2016، لم يكن بنك المغرب يملك في محفظته أي سند معاملات.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. ويشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوينُ مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وفي المقابل، لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أن البنك أحدث، منذ أكتوبر 2008، فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات على أساس يومي.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبيا حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها بسعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة؛
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2016، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقيَّد هذه السندات حسب قيمتها في السوق. ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتقيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر، بعد افتحاصها والإبلاغ بها قانونا من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخمادات المتراكمة.

ويتم استخماد الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-2-5: آجال استخماد الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكتبي	10سنوات

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد والأدوات القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج)؛
- والقطع النقدية التذكارية.

وتُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.

وتقيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

6-2-3 منظومة تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف في ما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
  - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناجمة عن عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته
  - ومن جهة أخرى، خطر انخفاض قيمة الأصول بسبب تدني الجدارة الائتمانية لجهة الإصدار، وبالتالي تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.
- **خطر السوق**، ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق. ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمل، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.
- **وخطر السيولة** الذي يمثل احتمال عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، حتى من خلال تعبئة الأصول أو على الأقل بخسارة هامة في الرأسمال.

ويتم تأطير هذه المخاطر وفقاً للتعليمة المتعلقة بالاستثمار التي تحدد توجيهات عامة لسياسة التوظيف. وتحدد هذه التعليمة نطاق الاستثمار وحدود التعرض للمخاطر المرخص بها. وبالإضافة إلى ذلك، تستكمل منظومة تدبير المخاطر بمتابعة معايير القبول بالنسبة لجهات الإصدار وحدود التعرض للمخاطر بالنسبة للأطراف المقابلة.

إطار الحكامة

يرتكز تنفيذ منظومة تدبير المخاطر على إطار حكامة يتمحور حول اللجان التالية:

- **اللجنة النقدية والمالية:** تتولى هذه اللجنة التي يرأسها السيد الوالي المصادقة على استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف، وعلى التوجهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول.
- **لجنة المخاطر التشغيلية والمالية:** تقوم هذه اللجنة التي يرأسها المدير العام، مرة كل ثلاثة أشهر، بدراسة مؤشرات الأداء الرئيسية والمخاطر المرتبطة بتدبير احتياطيات الصرف؛
- **لجنتان تدبرهما على المستوى الداخلي** الهيئة المكلفة بتدبير احتياطيات الصرف:
  - لجنة الاستثمار: تتمثل اختصاصاتها الرئيسية في تنفيذ سياسة التوظيف التي يحددها مجلس البنك، وتقديم اقتراح للجنة النقدية والمالية بشأن استراتيجية التدبير وتتبع تطبيقها؛
  - لجنة المخاطر: تشمل اختصاصاتها تقديم اقتراحات بشأن التخصيص الاستراتيجي للأصول والمؤشرات المرجعية والتعليمات الصادرة حول الاستثمار، والمصادقة على قائمة جهات الإصدار والأطراف المقابلة والحدود الخاصة بها. وتتولى أيضا دراسة حالات الإنحراف عن التقيد بقواعد التدبير وتقترح التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها.

ومن الناحية التشغيلية، تخضع جميع تعرضات البنك بالعملات الأجنبية لمراقبة وإشراف على أساس يومي، بغية تحقيق المطابقة مع أحكام التعليمة المتعلقة بالاستثمار. ويتم إنجاز التتبع من خلال أنظمة معلومات البنك التي تمكن من مركزة جميع الوضعيات والتحقق من مطابقتها للقواعد المفروضة.

وفي هذا الإطار، يتم إعداد تحاليل وتقارير تحال على الأطراف المعنية من أجل إطلاعها باستمرار على تعرضات البنك في الأسواق المالية الدولية.

ويتم توجيه إشعار بشأن أي حالة مخالفة للقواعد بغية اتخاذ القرار بخصوص التدابير الواجب اتخاذها. كما يتم تسجيل هذه المخالفة في التقرير الموجه للجنة النقدية والمالية.

وبهذا يسهر البنك على تتبع المخاطر وعمليات المراقبة من خلال:

- **التقرير الشهري الخاص بالمخاطر والأداء (وثيقة موجهة للجنة النقدية والمالية):** يوجه هذا التقرير للجنة النقدية والمالية ويقدم نظرة شاملة حول التعرضات من حيث خطر السوق والائتمان؛
- **التقرير اليومي الخاص بالمخاطر والأداء:** يتم إعداده يوميا، ويقدم بطريقة موجزة التعرضات حسب شريحة الاحتياطيات وحسب جهات الإصدار وكذا مؤشرات المخاطر والأداء (القيمة المعرضة للخطر، والمدة وخطر الصرف)؛
- **التقرير الخاص بتتبع التعليمة المتعلقة بالاستثمار:** يتيح إنجاز مراقبة يومية لاحترام الحدود الواردة في التعليمة المتعلقة بالاستثمار. ويتضمن أيضا مراقبة احترام التخصيص الاستراتيجي المعتمد وحدود المدة حسب شريحة الاحتياطيات؛
- **التقرير المتعلق بتتبع تفويض التدبير:** يتم إعداده أسبوعيا، ويتضمن المؤشرات الرئيسية للمخاطر والأداء وتتبع قواعد التدبير التي يجب على المفوَّض احترامها.

تدبير المخاطر المالية

خطر الائتمان

يتم تدبير خطر الائتمان استنادا إلى تحديد حدود التعرض على مستوى التعليمة المتعلقة بالاستثمار التي تتناول بوجه خاص ما يلي:

- حدود التركز بحسب تصنيف الائتمان لكل شريحة من الاحتياطيات؛
- حدود البلد بحسب الشريحة استنادا إلى تصنيف ائتمان البلد؛
- حدود التركيز بحسب فئة الأصول؛
- الحدود بحسب جهة الإصدار استنادا إلى تصنيف الائتمان؛
- حدود التصنيف الأدنى؛
- حدود آجال الاستحقاق القصوى؛
- حدود الطرف المقابل البنكي.

ويتم تتبع ومراقبة حدود الائتمانات المذكورة على أساس يومي.

وبالإضافة إلى الآليات المذكورة وبغية إنجاز تقييم أفضل للتعرض الإجمالي للخطر الائتمان على صعيد احتياطيات الصرف، يتم يوميا حساب وتتبع مؤشر موجز لقياس هذا الخطر (يوافق التصنيف الخاص بخطر الائتمان). وتتمثل المقاربة المتبعة في اعتماد تصنيفات وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية (S&P, Moody's et Fitch)، التي تخصص لها نقط مشفرة بنظام لمعادلة النقطة /التصنيف بالنسبة لكل مستوى من التنقيط. هكذا، يتم حساب متوسط النقطة الذي يمكن من تقييم الخطر سواء أحاديا أو إجماليا.

مخاطر السوق

يتم قياس تعرض البنك لمخاطر السوق من خلال مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة وكذا إكراهات التدبير من حيث التعرض التي تم وضعها.

7-2-3 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنبيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها بين بنك المغرب والدولة.

جدول 3-2-6 : الموجودات والتوظيفات بالذهب

	2016	2015
ثمن أوقية ذهب بالدرهم[1]	11 702	10 522
الكمية بأوقية الذهب	710 467	710 250
القيمة السوقية [2]	8 314 084	7 473 485
مخزون الذهب (بالطن)	22	22

[1] سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

[2] بآلاف الدراهم.

وسجل مقابل قيمة الموجودات والتوظيفات بالذهب ارتفاعا بنسبة 11% يعزى بالأساس إلى ارتفاع قيمة سعر أوقية الذهب بنسبة 9% ليصل إلى 1 159,1 دولار أمريكي في نهاية دجنبر 2016. وظل مخزون الذهب الذي يحوزه بنك المغرب تقريبا بدون تغيير عند 710 467 أوقية (أي ما يعادل 22 طنا).

وفي عام 2016، واصل البنك عملياته المتعلقة بإقراض الذهب استنادا إلى مستوى تعويضها بالمقارنة مع الودائع النقدية. وفي متم هذه السنة، وصلت كمية الذهب الموظفة 100 000 أوقية مقابل 680 000 أوقية في متم 2015.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

بموجب المادة 8 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطيات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية. ويتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7 : التوزيع حسب نوع التوظيفات

بآلاف الدراهم	2016	الحصة		2015	الحصة	
حسابات تحت الطلب	554 835	%1		976 853	%1	
حسابات لأجل	10 095 667	%4		7 745 835	%4	
سندات التوظيف [1]	58 652 034	%25	%92	72 760 557	%34	%91
سندات الاستثمار	161 257 880	%67		120 397 324	%57	
موجودات وتوظيفات أخرى [2]	7 472 906	%3		8 327 440	%4	
المجموع	238 033 323	%100		210 208 009	%100	

[1] بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

[2] تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

سجلت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية ارتفاعا للسنة الرابعة على التوالي، بنسبة بلغت 13%. وبالتالي، انتقلت حصتها في الحصيلة من 81% إلى 84%، من سنة إلى أخرى.

ويشير توزيع هذه الموجودات إلى استمرار هيمنة التوظيفات في سندات الاقتراض، حيث مثلت نسبة 92% من هذا البند. وتهيمن على هذه التوظيفات السنداتُ الاستثمارية التي شكلت زهاء ثلاثة أرباع من التوظيفات مقابل 62% في سنة 2015.

جدول 3-2-8 : التوزيع حسب المدة المتبقية [*]

	2016	2015
أقل من أو تساوي سنة	%16	%23
أكثر من سنة	%84	%77
المجموع	%100	%100

[*] المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا.

ويعكس هذا التطور توجه استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف نحو تعزيز شريحة «الاستثمار» من خلال تقليص محفظة «التوظيفات» التي تراجعت بنسبة 19%، لاسيما مكون «الأورو» الذي انخفض من 661 407 48 ألف درهم إلى 883 324 36 ألف درهم.

وفي القسم النقدي، ومن أجل الحد من تأثير أسعار الفائدة السلبية في منطقة الأورو، واصل البنك عمليات الإيداعات النقدية ، خاصة بالأورو، لدى البنوك التجارية المغربية بأسعار فائدة جد إيجابية.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

سجل هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نموا بنسبة 10% ليصل إلى 122 104 10 ألف درهم، ارتباطا على الخصوص بتزايد الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

- **الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (18,1%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل:**

  – **الجزء القابل للتصرف:** ويمثل مساهمة بنك المغرب بالعملات الأجنبية في صندوق النقد الدولي. ويُحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الرسمية لمؤسستنا.

  وقد انتقل مبلغ هذه الشريحة ما بين عامي 2015 و 2016 من 70,46 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة إلى 147,01 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (310 995 1 ألف درهم)، إثر أداء البنك في فبراير 2016 لمبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة الذي يمثل حصته (25%) من زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص المساهمة في هذه الهيئة.

جدول 3-2-9: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	2 195 742	1 168 843	%88
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 549 635	7 663 483	%-1
المجموع	**9 745 378**	**8 832 326**	**%10**
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 619 820	7 706 430	%-1
حسابات رقم 1 و2	200 553	201 747	%-1
المجموع	**7 820 372**	**7 908 177**	**%-1**

  – **الشريحة المعبأة:** التي تبلغ 14,70 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (200 433 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

- **الموجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. و انتقل مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة من 483 663 7 ألف درهم في 2015 إلى 635 549 7 ألف درهم في 2016. ودفع البنك خلال هذه السنة مبلغ 160 213 2 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 245 30 ألف درهم)، برسم عمولة الالتزام المتعلقة بخط الوقاية والسيولة.**

ويوجد، على مستوى خصوم الحصيلة، بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق قيمة مخصصات حقوق السحب الخاصة التي يمنحها صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، مثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) التي يمنحها صندوق النقد الدولي لفائدة البلدان الأعضاء.

ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات. وقد ظل مستوى هذه الأخيرة بدون تغيير في الفترة ما بين 2015 و2016، أي 561,42 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، بينما انخفض مقابل قيمتها بالدرهم بنسبة 1% نتيجة انخفاض قيمة حقوق السحب الخاصة بنسبة 3%.

وفي إطار مراجعة سلة حقوق السحب الخاصة التي يجريها صندوق النقد الدولي مرة كل خمس سنوات، تمت إضافة العملة الصينية (اليوان) إلى هذه السلة، اعتبارا من 1 أكتوبر 2016، لتصبح العملة الخامسة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين والجنيه الاسترليني. وتعكس الطريقة الجديدة لحساب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة هذه السلة الجديدة وتشمل سعر فائدة تمثيلي لليوان.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 38,57 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (177 6 ألف درهم)؛
- 18,93 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية، منها 8,81 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (744 358 ألف درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قام ، في شهر مارس 2016، بأداء الشريحة الثالثة (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المرتقب أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018؛

- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان و مثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

وفي 2016، انكمش على العموم عجز السيولة بنسبة 11% مقارنة بسنة 2015، مع تسجيل تغيرات متباينة خلال السنة:

- فقد شهد النصف الأول من السنة تراجعا ملموسا في حاجة البنوك إلى السيولة مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2015، نتيجة استمرار تعزز احتياطيات الصرف. وخلال تلك الفترة، قلص البنك تدريجيا مبلغ تسبيقاته لمدة 7 أيام التي سجلت انخفاضا شديدا خلال الفصل الأول (238 000 1 ألف درهم في 23 مارس 2016 مقابل 831 000 7 ألف درهم في نهاية دجنبر 2015)، قبل أن يعلقها إلى غاية 23 يونيو، أي تاريخ بدء سريان رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4%. وبذلك وصل مبلغ التسبيقات لمدة 7 أيام، في متم يونيو 2016، إلى 900 000 12 ألف درهم؛

- وانطلاقا من هذا القرار الذي كان وراء سحب 9,3 مليار درهم والارتفاع الموسمي في النقد المتداول الذي بلغ ذروته في شتنبر (الدخول المدرسي وعيد الأضحى)، تفاقم عجز السيولة خلال الفصل الثالث. وانتقلت بذلك التسبيقات لمدة 7 أيام إلى 602 002 18 ألف درهم في هذا الفصل.

- وفي الفصل الأخير من السنة، سجلت سيولة البنوك تحسنا ملموسا، نتيجة سحب كميات من النقد المتداول والتأثير التوسعي لعمليات الخزينة، مما دفع البنك إلى إدخال تعديل بخفض عملياته الخاصة بإعادة التمويل عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام.

وتمت تغطية حاجة البنوك إلى السيولة من خلال العمليات التالية:

- عمليات رئيسية اتخذت شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ هذه العمليات الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية. ومع نهاية سنة 2016، بلغت هذه التسبيقات 599 001 11 ألف درهم؛

جدول 3-2-10 : بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
عمليات إعادة الشراء	**15 002 446**	**9 516 982**	**%58**
التسبيقات لمدة 7 أيام	11 001 599	7 000 831	%57
التسبيقات لمدة 24 ساعة	4 000 847	2 516 151	%59
عمليات إعادة الشراء	-	-	-
القروض المضمونة	**4 100 000**	**13 500 000**	**%-70**
المجموع	**19 102 446**	**23 016 982**	**%-17**

- أربع عمليات همت منح قروض مضمونة بمبلغ إجمالي قدره 000 100 4 ألف درهم، برسم التجديد الجزئي للعمليات الأربع التي تم إطلاقها في 2015، والتي حان أجل استحقاقها خلال 2016. وتندرج هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تم وضعه في دجنبر 2013، وتمديده لمدة لا تقل عن سنتين، ابتداء من دجنبر 2015. وتُمنح وفق متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة.

- تسبيقات ظرفية لمدة 24 ساعة، يتم منحها بسعر الفائدة الرئيسي زائد 100 نقطة أساس. وقد بلغت في نهاية السنة 847 000 4 ألف درهم.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشمله، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد سجل هذا البند تراجعا بنسبة 15% من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 419 453 6 ألف درهم إلى 646 470 5 ألف درهم.

إيضاح رقم 6: الأصول الثابتة

جدول 3-2-11 : الأصول الثابتة

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
قروض ثابتة	727 061	712 422	%2
سندات المساهمة و استخدامات مماثلة	439 755	103 322	>%100
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 286 208	6 181 211	%2
الأصول الثابتة الإجمالية	**7 453 023**	**6 996 955**	**%7**
الاستخمادات والمخصصات	4 187 227	3 860 874	%8
الأصول الثابتة الصافية	**3 265 796**	**3 136 081**	**%4**

سجلت القيمة الصافية للأصول الثابتة للبنك زيادة بنسبة 4% لتصل إلى 796 265 3 ألف درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الأصول الثابتة المالية وانخفاض القيمة الصافية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة، ارتباطا بالخصوص بارتفاع القيمة التراكمية للاستخمادات نتيجة تقييد مخصصات الاستخمادات المتعلقة بسنة 2016 بمبلغ 658 334 ألف درهم.

سـندات المسـاهمة و اسـتخـدامات مـاثلة

بناء على موافقة من مجلس البنك المنعقد في 22 دجنبر 2015، شارك البنك في غشت 2016 في عملية رفع رأسمال شركتين منبثقتين عن صندوق إفريقيا 50 هما: شركة إفريقيا 50 لتمويل المشاريع(AF50 – FP) وشركة إفريقيا 50 لتطوير المشاريع (AF50 – DP). ووصل المبلغ الإجمالي لاكتتابه في رفع رأسمال هذا الصندوق إلى 20 مليون دولار أمريكي، منها 90% مخصصة لشركةAF50 – FP و10% لشركة AF50 - DP (انظر الإطار).

وعلاوة على ذلك، منح بنك المغرب لهيئة القطب المالي للدار البيضاء، في غشت 2016، تسبيقا للحسابات الجارية للمساهمين بمبلغ 549 141 ألف درهم، وذلك بناء على قرار اتخذه مجلس البنك في اجتماعه في يونيو 2016.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة و استخدامات ماثلة

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية و استخدامات ماثلة (منها)	**198 373**	**56 824**	**>%100**
دار الضمان	1 265	1 265	-
الوديع المركزي (ماروك لير)	4 000	4 000	-
هيئة القطب المالي للدارالبيضاء	50 000	50 000	-
الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية	59	59	-
ديون متعلقة بمساهمات	141 549	-	-
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية	**241 382**	**46 499**	**>%100**
يوباك كيراساو Ubac Curaçao	23 228	23 228	-
سويفت Swift	519	519	-
صندوق النقد العربي	6 177	5 895	%5
برنامج تمويل التجارة العربية	16 856	16 856	-
- إفريقيا 50 لتمويل المشاريع (AF50-FP)	175 142	-	-
- إفريقيا 50 لتطوير المشاريع (AF50-DP)	19 460	-	-
إجمالي سندات المساهمة و استخدامات ماثلة	**439 755**	**103 322**	**>%100**

إطار 3-2-1: صندوق إفريقيا 50

إفريقيا 50 هو صندوق استثماري في البنيات التحتية أنشأه ويشرف عليه البنك الإفريقي للتنمية لمواجهة التحدي المتمثل في تطوير البنية التحتية في إفريقيا والمساهمة بالتالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في القارة الإفريقية.

أنشئ الصندوق على الأراضي المغربية في شتنبر 2014، كشركة مجهولة الاسم برأس مال قدره 300 ألف درهم، مملوك مناصفة للبنك الإفريقي للتنمية والمملكة المغربية.

وعقب انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية في 29 يوليوز 2015، تمت هيكلة صندوق إفريقيا 50 في كيانين منفصلين قانونيا: صندوق إفريقيا 50 لتمويل المشاريع وصندوق إفريقيا 50 لتطوير المشاريع. وإلى جانب البنك الإفريقي للتنمية، اكتتب عشرون بلدا إفريقيا، من ضمنها المغرب، لزيادة رأس المال هاتين الشركتين التي قررتها الجمعية العمومية المذكورة.

ووفقا للاستراتيجية التي وضعها صندوق إفريقيا 50، صادقت الجمعية العمومية العادية والاستثنائية بتاريخ 21 يوليوز 2016 على زيادة ثانية في رأسمال هاتين الشركتين، لفائدة بلدان إفريقية أخرى ومؤسسات مالية (من بينها بنك المغرب). وبعد هذه العملية، وصل رأس المال المكتتب فيه لهاذين الكيانين على التوالي إلى 712 مليون دولار أمريكي و83 مليون دولار.

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2015	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2016
مباني تشغيلية	1 795 027	3 678	-	1 798 706
منقولات ومعدات تشغيلية	2 317 511	26 618	12 372	2 331 758
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	716 755	32 186	5 150	743 792
أصول مجسدة غير تشغيلية	758 911	24 243	130	783 024
أصول غير مجسدة	593 006	35 923	-	628 929
المجموع	**6 181 211**	**312 792**	**195 028**	**6 181 211**

في متم سنة 2016، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 286 208 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 104 997 ألف درهم مقارنة بسنة 2015. ووصل مبلغ الاستثمارات إلى 122 649 ألف درهم، يوزع بالأساس على النحو التالي:

- 29% تتعلق بالاستثمارات التي تنخرط في إطار مشروع البنية التحتية والنظام المعلوماتي، وتهم على الخصوص إصلاح التطبيق الخاص بقاعة التداول «المكتب الأمامي والخلفي»، وإنشاء بوابة جديدة للبنك على الإنترنت، وتحديث منصة IPDI (**Centre de Personnalisation des Documents Identitaires**) وشراء برامج حاسوبية؛

- 33% للاستثمارات العقارية المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال، وتهم على الخصوص، شراء الأملاك العقارية ومشروع تهيئة الإدارة المركزية ووكالة طنجة؛

- 23% للاستثمارات المتعلقة بشراء الأثاث والتجهيزات المتكررة، لاسيما تجديد المعدات المعلوماتية وآلات معالجة النقود الائتمانية؛

- تخصيص نسبة 13% بالأساس لتعزيز المعدات الأمنية وتأهيل المعدات الكهربائية وعمليات التهيئة على مستوى مختلف مواقع البنك.

أما التخفيضات التي وصل مقدارها إلى 17 652 ألف درهم فقد همت بالأساس عمليات تفويت أملاك عقارية وأثاث ومعدات بالإضافة إلى هبات.

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وسجّل حجم النقد المتداول، الذي يظل المكون الرئيسي للخصوم (76%)، ارتفاعا بنسبة 5% ليصل إلى 215 746 812 ألف درهم في نهاية 2016. وعلى أساس شهري، شهد التداول النقدي تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي، مسجلا مستويات قياسية، خاصة خلال الفصل الثالث من هذه السنة، تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والاحتفال بعيدي الفطر و الأضحى.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات الأجنبية. وقد وصل مقدارها إلى 10 049 885 ألف درهم، أي ما يمثل نموا بما يناهز النصف، ارتباطا بتزايد التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9: الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

جدول 3-2-14 : التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	206 858	208 220	%-1
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	2 764	2 723	% 2
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	204 094	205 497	%-1
التزامات أخرى	6 419	9 366	%-31
المجموع	213 277	217 586	%-2

ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبنهاية سنة 2016، بلغت الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، التي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة، ما مجموعه 553 200 ألف درهم.

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخزينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي. وتؤدى عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:
  - بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل مليارى درهم، يؤدى عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
  - أما الشريحة التي تفوق مليارى درهم ولا تتعدى 3 ملايير درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
  - ولا يؤدى أي سعر فائدة على الشريحة التي تتجاوز 3 ملايير درهم.
- حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المُحدث وفق المادة 25 من القانون الأساسي المذكور. وقد تم رفع نسبة هذا الاحتياطي من 2% إلى 4% بناء على قرار مجلس البنك في يونيو 2016، نظرا للتحسن الهيكلي في السيولة البنكية. ويجب التقيد بالمبلغ الأدنى الإلزامي لهذا الاحتياطي في المتوسط خلال فترة الملاحظة.
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول 3-2-15 : لودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	2 782 845	3 276 541	%-15
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	25 409 006	13 575 392	%87
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الودائع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	2 097 777	2 571 885	%-18
حسابات أخرى	3 490 221	3 741 493	%-7
المجموع	33 779 848	23 165 311	%46

وفي سياق فائض السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا:

- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.
- تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدى عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

وقد سجلت الودائع والالتزامات بالدرهم ارتفاعا بنسبة 87% لتصل إلى 848 779 33 ألف درهم، ارتباطا بالخصوص بنمو مهم بمقدار 613 833 11 ألف درهم في حسابات البنوك المغربية نتيجة رفع نسبة الاحتياطي النقدي.

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى خصوصا ما يلي:

- الدائنون المختلفون، ويشمل هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية. وقد بلغ رصيد هذا البند في متم 2016 ما مجموعه 598 022 ألف درهم؛

جدول 3-2-16 : خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
عمليات أخرى على السندات	361	1 086	%-67
دائنون مختلفون	598 022	384 904	%55
حسابات التسوية	209 654	178 917	%17
مستوجبات بعد التحصيل	142 834	19 128	>100%
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	188 434	133 926	%41
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9 208 822	9 158 425	%1
المجموع	**10 348 126**	**9 876 385**	**%5**

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية؛
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحققها. وقد تزايدت هذه المؤونات لتصل إلى 434 188 ألف درهم، إثر قيام البنك، للسنة الثالثة على التوالي، بتخصيص مبلغ تكميلي قدره 000 50 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية، في إطار سياسة التموين التدريجي للشريحة غير المغطاة من الالتزامات الخاصة بالتقاعد، التي انتقلت من 166- مليون درهم في 2015 إلى 23- مليون درهم في 2016.
- حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

وتحدد هذه الاتفاقية كيفيات تطبيق المادة 24 من القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتقييم الدوري للموجودات من الذهب والعملات الأجنبية. وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تحوزه الدولة كاملا. ويمكن أن يزاد في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى مندوب الحكومة، مع مراعاة الموافقة على ذلك بمقتضى نص تنظيمي.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقا للمادة 56 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

جدول 3-2-17 : رساميل ذاتية

بآلاف الدراهم	2016	2015
الرأسمال	**500 000**	**500 000**
الاحتياطيات	**5 001 340**	**5 001 340**
الصندوق العام للاحتياطيات	500 000	500 000
صندوق الاحتياطيات الخاصة	4 501 340	4 501 340
رساميل ذاتية أخرى	**4 158**	**6 398**
مرحل من جديد	**25 547**	**25 066**
المجموع	**5 531 046**	**5 532 805**

3-2-8 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام بحلول أجل الاستحقاق أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

جدول 3-2-18: عمليات الصرف

بآلاف الدراهم	2016	2015
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	**1 064 500**	**5 820 953**
عمليات الصرف - عمليات المفاضلة		
عملات أجنبية متوقع تحصيلها	1 677 200	80 714
عملات أجنبية متوقع تسليمها	1 668 994	80 669

إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة على مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الاقتراض الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الاقتراض القابلة للتداول، والديون الخاصة، وغيرها).

جدول 3-2-19: التزامات على السندات

بآلاف الدراهم	2016	2015
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	18 647 940	17 604 798
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	12 159 100	15 425 600
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة	1 584 898	6 633 500
تسبيقات من المتوقع منحها	-	-
سندات أجنبية متوقع تحصيلها	716 804	12 868 068
سندات أجنبية متوقع تسليمها	202 467	8 460 222

رسم بياني 3-2-1: بنية ا لإلتزامات على السندات

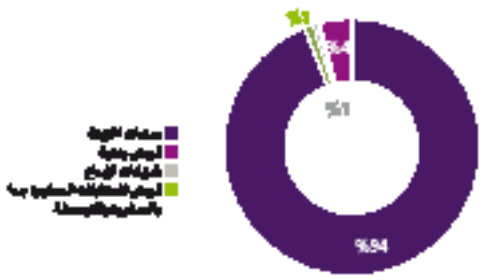

(*) ضمان متوصل به برسم التسبيقات التي يمنحها البنك في إطار عمليات السياسة النقدية

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 3-2-20: التزامات أخرى

بآلاف الدراهم	2016	2015
ضمانات محصلة على الصفقات	66 173	53 158
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	934 239	736 090
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	36 569	39 673
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

9-2-3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطيات الصرف الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 3-2-21 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
التوظيفات بالذهب	18 556	23 560	%-21
سندات الخزينة الأجنبية	2 862 171	1 932 865	%48
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية (*)	39 025	14 610	>%100
ديون على صندوق النقد الدولي	7 451	4 079	%83
فوائد أخرى	8 649	6 156	%40
المجموع	**2 935 852**	**1 981 270**	**%48**

تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية وعلى الموجودات

بلغت عائدات توظيفات احتياطات الصرف 852 935 2 ألف درهم، للسنة الثانية على التوالي، مسجلة نموا صافيا في 2016 بمقدار 582 954 ألف درهم (48+%). وبلغت الفوائد المترتبة عن محفظة سندات الاقتراض التي تمثل نسبة 97% منها 171 862 2 ألف درهم، نتيجة استمرار تعزز التوظيفات في سندات الاقتراض مستفيدة من تعزز الموجودات من العملات الأجنبية وتحسن مردودها المتوسط إثر الارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة الأمريكية.

وشهدت الفوائد المترتبة عن الفئة النقدية بدورها ارتفاعا، من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 610 14 ألف درهم إلى 025 39 ألف درهم. ويعزى هذا التطور القوي إلى ارتفاع معدل المردود المتوسط الذي استفاد من رفع سعر

الفائدة الرئيسي للفدرالي الأمريكي وتنفيذ البنك، في 2016، لبعض عمليات الإيداع لدى البنوك التجارية المغربية بأسعار فائدة تتجاوز نظيراتها المطبقة في البنوك الأجنبية.

وفيما يتعلق بالفوائد المترتبة عن عمليات إقراض الذهب، فقد انخفض مبلغها بنسبة 21%، ارتباطا بقيام البنك بتخفيض متوسط المبلغ الجاري لهذا النوع من التوظيفات.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

واستمر انخفاض هذه الفوائد، حيث تراجعت بنسبة 59% في 2016. ويرتبط هذا التطور بتقليص البنك لحجم السيولة التي يضخها، نظرا لتحسن سيولة البنوك، على غرار السنتين الماضيتين.

وتقدم في ما يلي تفاصيل إضافية عن هذه الفوائد بحسب كل أداة رئيسية:

- ولدت التسبيقات لمدة 7 أيام فوائد بمبلغ 210 366 ألف درهم (أي أنها تراجعت بنسبة 56% مقارنة بسنة 2015)، نتيجة تدني متوسط مبلغها الجاري بنسبة 52% إلى 247 237 9 ألف درهم؛
- تراجع متوسط المبلغ الجاري لعمليات القروض المضمونة من 361 687 15 ألف درهم إلى 278 125 6 ألف درهم (61-%)، مما أفضى إلى انخفاض في الفوائد المرتبطة بهذه العمليات بمقدار 962 248 ألف درهم (64-%).

جدول 3-2-22 : فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
(منها)			
تسبيقات لمدة 7 أيام	210 366	483 306	%-56
عمليات إعادة الشراء	-	-	-
تسبيقات لمدة 24 ساعة	8 022	5 072	%58
قروض مضمونة	143 074	392 036	%-64
المجموع	**361 654**	**880 708**	**%-59**

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك. وقد بلغت هذه

الفوائد بنهاية سنة 2016 ما مجموعه 813 10 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 8% مقارنة بمستواها المسجل في 2015.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبنائه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وفي سنة 2016، سجلت هذه العمولات ارتفاعا ملموسا بمقدار 881 658 ألف درهم يعزى بالأساس إلى تسوية مبلغ 874 618 ألف درهم الذي يمثل هامش الوساطة في عمليات صرف الأوراق البنكية الأجنبية في الفترة الممتدة من يونيو 2012 إلى دجنبر 2014.

جدول 3-2-23 : عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	1 201 612	523 655	>%100
تدبير سندات الخزينة	52 413	70 386	%-26
عمولات أخرى	18 455	19 558	%-6
المجموع	**1 272 479**	**613 598**	**>%100**

أما العمولات التي اقتطعها البنك برسم مَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة، فقد تراجعت بنسبة 26% إلى 413 52 ألف درهم، نتيجة تراجع لجوء الخزينة، خلال 2016، إلى السوق الأولية لتمويل عجزها. فقد بلغت تمويلاتها الإجمالية هذه السنة 86 مليار درهم، مقابل 126 مليار درهم في سنة 2015.

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية. ووصل مبلغ هذه العائدات في متم سنة 2016 إلى 418 153 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 155 38 (33+%)، نتيجة زيادة توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية بمقدار (249 27+ ألف درهم) مقارنة بسنة 2015، بحكم طبيعة السندات التي شملتها محفظة «الاستثمار».

جدول 3-2-24 : عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	28 921	43 709	%-34
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	61 168	33 918	%80
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	43 254	31 219	%39
عائدات أخرى	20 074	6 417	>%100
المجموع	**153 418**	**115 263**	**%33**

وسجلت فوائض القيمة المحققة من عمليات تفويت سندات التوظيف انخفاضا بنسبة 34% في 2016، وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته في 2015 (84+%)، ارتباطا بتفويت السندات بالأورو في تلك السنة في إطار تطبيق الترجيحات الجديدة لسلة تسعير الدرهم التي بدأ سريانها في أبريل 2015.

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للخارج. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند كذلك تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

و بنهاية سنة 2016، ارتفع رصيد هذا البند إلى 188 228 ألف درهم، أي بزيادة بمقدار 369 22 ألف درهم مقارنة بسنة 2015، وذلك ارتباطا بكل من:

- مبيعات الوثائق المؤمنة التي انتقلت إلى 723 183 ألف درهم، منها 987 163 ألف درهم برسم جوازات السفر البيومترية؛
- مبيعات الأوراق البنكية الموجهة للخارج التي بلغ مجموعها 612 52 ألف درهم.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة مساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 195 26 ألف درهم، أي ما يمثل تراجعا سنويا بمقدار 132 11 ألف درهم.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

بلغ رصيد هذا البند في هذه السنة 105 335 ألف درهم، منها 608 314 ألف درهم عن عمليات استرجاع المؤونات التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-31 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة التي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية.

وفي الفترة ما بين 2015 و 2016، انتقلت هذه العائدات من 426 3 ألف درهم إلى 150 17 ألف درهم، ارتباطا بتقييد عائد تفويت بمقدار 600 14 ألف درهم نتيجة عملية تفويت ملك عقاري للبنك بعد موافقة مجلس البنك

عليها في مارس 2016.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يعكس ارتفاع رصيد هذا البند من 316 5 ألف درهم إلى 428 19 ألف درهم، من سنة إلى أخرى، زيادة الفوائد المؤداة عن الودائع النقدية بالأورو المجراة بأسعار فائدة سلبية (009 11+ ألف درهم) التي تعزى إلى ارتفاع المبالغ الجارية للتوظيفات وتطبيق أسعار فائدة أكثر سلبية مقارنة بسنة 2005؛ وقد تأثرت هذه الأخيرة بقرار البنك المركزي الأوروبي، في مارس 2016، تخفيض سعر فائدة تسهيلات الإيداع بمقدار 10 نقاط أساس إلى 0,40-%.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة)، وكذلك برسم الاحتياطي الإلزامي الذي أحدثت فائدة خاصة به بموجب قرار مجلس البنك في يونيو 2016.

ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائدَ التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

وقد وصل مبلغ الفوائد المؤداة عن الاحتياطي الإلزامي إلى 197 6 ألف درهم في 2016. واحتسب مبلغ هذه الفوائد استنادا إلى سعر الفائدة بنسبة 0,75% المطبق على الاحتياطي الإلزامي الإضافي للبنوك التي تجاوز نموُّ مبالغ القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية خلال النصف الثاني من عام 2016 متوسط مجموع القروض الممنوحة من طرف جميع الابناك.

جدول 3-2-25 : فوائد على الالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
(منها)			
حسابات الاحتياطي النقدي	6 197	-	-
حسابات أخرى (منها)	182 848	151 625	%21
الحساب الجاري للخزينة العامة	45 415	52 003	%-13
المجموع	**207 998**	**166 054**	**%25**

ومن جهتها تراجعت الفوائد الممنوحة على موجودات الحساب الجاري للخزينة العامة بنسبة 13% إلى 415 45 ألف درهم، ارتباطا بانخفاض متوسط سعر أداء الفوائد، إثر قرار البنك تخفيض سعر فائدته الرئيسي.

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

تؤدى هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 800 18 ألف درهم في 2016، أي بزيادة 10% مقارنة بسنة 2015، نتيجة ارتفاع توظيفات سندات الاقتراض التي سجلت تكاليف حفظها زيادة بنسبة 36%

إلى 490 13 ألف درهم.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت في العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، بما فيها نواقص القيمة عن عمليات تفويت سندات التوظيف (نظرا لطبيعة السندات التي تتكون منها المحفظة) والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

وسجلت هذه التكاليف ارتفاعا سنويا بمقدار 231 382 ألف درهم (40+%)، حيث انتقلت في متم 2016 إلى 239 340 1 ألف درهم. وقد تأثرت إلى حد كبير بتزايد التوزيعات الزمنية لمكافآت سندات الاستثمار (025 399+ ألف درهم)، الذي نتج عن اقتناء سندات بعائدات اسمية تفوق تلك المطبقة في السوق، بالإضافة إلى السندات التي اقتنيت في 2015 والتي شمل توزيعها الزمني السنة بكاملها.

جدول 3-2-26 : تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف	369 123	381 256	%-3
التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية	945 980	546 955	%73
نواقص القيمة على تفويضات التدبير	19 969	18 186	%10
تكاليف أخرى	5 167	11 612	%-56
المجموع	**1 340 239**	**958 008**	**%40**

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المُشَغِّل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط التأمين وتكاليف التكوين المهني.

وظلت تكاليف الموظفين شبه مستقرة، من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى 835 727 ألف درهم، نتيجة بالأساس للارتفاع المتحكم فيه لكتلة الأجور.

جدول 3-2-27 : تكاليف خاصة بالموظفين

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية	707 085	705 680	%0,2
تكاليف التكوين	6 838	6 046	%13
تحملات أخرى	13 912	14 914	%-7
المجموع	**727 835**	**726 640**	**%0,2**

إيضاح رقم 30: شراء المواد واللوازم

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتقيد في هذا البند أيضا تغيرات مخزون

المواد الأولية واللوازم والتخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تزايد هذا البند بنسبة 12% إلى 233 182 ألف درهم بالأساس إلى ما يلي:

- ارتفاع بمقدار 53 013 ألف درهم في مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والوثائق المؤمنة، نتيجة ترحيل الصفقات التي كانت مبرمجة في 2015 إلى 2016. ويلاحظ مع ذلك انخفاض في نفقات المداد واللوازم المرتبطة به لاسيما مع تخفيض توقعات الكميات وعمليات ترشيد الاستهلاك وتسوية المخزونات القائمة.

جدول 3-2-28 : شراء المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
مشتريات المواد الأولية	168 555	157 924	%7
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	29 105	26 684	%9
مشتريات أخرى	35 522	23 503	%51
المجموع	**233 182**	**208 112**	**%12**

- انخفاض تغير مخزونات المواد واللوازم إلى 6 838 ألف درهم مقابل 34 781 ألف درهم في سنة 2015.

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

وقد استقرت التكاليف الخارجية الأخرى عند مستواها المسجل في 2015، حيث بلغت 307 197 ألف درهم، تشمل بالأساس ارتفاعا في مصاريف استهلاك الكهرباء ارتباطا بزيادة الإنتاج الإجمالي لدار السكة وتسعيرة الكيلوواط الواحد في الساعة.

جدول 3-2-29 : تكاليف خارجية أخرى

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة	82 405	94 740	%-13
إيجارات	35 772	36 617	%-2
نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات	26 554	19 862	%34
نفقات البريد والاتصالات	27 142	27 897	%-3
ضرائب ورسوم	16 901	15 853	%7
نفقات أخرى	118 424	112 275	%5
المجموع	**307 197**	**307 245**	**%-0,02**

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخمادات والمؤونات

مخصصات للاستخمادات

جدول 3-2-30: مخصصات للاستخمادات

بآلاف الدراهم	2016	2015	التغير %
مخصصات عن استخمادات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	**334 658**	**354 611**	**%-6**
المباني[1]	110 828	115 255	%-4
الأثاث والمعدات	171 810	173 630	%-1
أصول ثابتة أخرى مجسدة	13	48	%-74
أصول ثابتة غير مجسدة	52 008	65 678	%-21
مخصصات عن استخمادات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	**5 742**	**5 490**	**%5**
مخصصات عن استخمادات السنوات السابقة	**3 874**	**10 844**	**%-64**
المجموع	**344 275** [2]	**370 944**	**%-7**

(1) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-31: المؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 2015/12/31	المخصصات	عمليات استعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 2016/12/31
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	421 711	321 715	314 608	148	428 966
قيم ومخزونات مختلفة	8 915	6 333	8 915		6 333
سندات مساهمة مغربية	9 300		1 000		8 300
سندات مساهمة أجنبية		1 180			1 180
مؤونات أخرى	3 238	569	682		3 125
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات	133 538	64 408	9 900		188 045
مؤونات أخرى	389				389
المجموع		**394 205** [2]	**335 105**		

يصل مجموعها إلى 480 738 ألف درهم وهو ما يعادل مبلغ بند «مخصصات الاستخمادات والمؤونات» في حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

تراجعت التكاليف غير الجارية بنسبة 47% من 911 11 ألف درهم إلى 352 6 ألف درهم، ارتباطا بعدم القيام في 2016 بتجديد مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح (234 11 ألف درهم في 2015).

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة، من سنة إلى أخرى، من 335 394 ألف درهم إلى 750 683 ألف درهم.

رسم بياني 3-2-2: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)

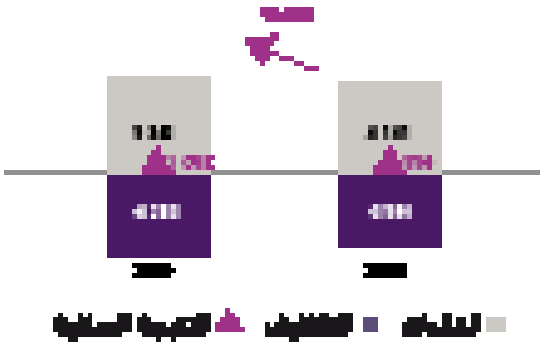

3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

(تعتبر هده الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط)

بنك المغرب
التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2016

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية **لبنك المغرب** للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2016 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. و طبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 046 531 5 الف درهم مغربي وربح صافي بمبلغ 593 057 1 الف درهم مغربي خلال السنة المالية 2016.

مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبيةوذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس ، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مراقب الحسابات :

تقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استنادا إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات.
و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و تتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و مؤيدة للمبالغ والمعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر ، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بإعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملائمة، و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييماً لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

ابداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2016 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم اعتماد المبادئ المفصلة في القائمة **(A1)** من قائمة المعلومات التكميلية، قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الاجنبية.

التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 21 مارس 2017

مراقب الحسابات
Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Bd. Abdelmoumen
20 360 CASABLANCA
Tél. : 0522 423 423 (L.G)
Fax : 0522 423 400

السيد عبده سولاي ديوب
شريك مسير

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 21 مارس 2017، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2016.

بنك المغرب

مديرية المالية والاستراتيجية